EP

الأمم المتحدة

UNEP/GC.25/8

Distr.: General
29 October 2008

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الخامسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٦ - ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

قضايا السياسة العامة: حالة البيئة

التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة

تقرير المدير التنفيذي

موجز

طلب مجلس الإدارة، بمقتضى الفقرة ٩ من مقرره ١٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن التعاون بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة، من المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في ذلك المجال. ويستجيب هذا التقرير للطلب بأن يوجز الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويعرض الأنشطة المخططة في سياق تنفيذ المقرر.

* UNEP/GC/25/1.

K0842387 281208

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

تنفيذ المقرر ١٢/٢٤ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة

تقرير المدير التنفيذي

أولاً – الإجراء الذي يُقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

١ – قد يود مجلس الإدارة أن ينظر في اعتماد مقرر على غرار ما هو مقترح أدناه:

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى مقرره ١٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير كذلك، إلى الاستراتيجية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، كما رحب بها المقرر د.أ-٣/١٠ المؤرخ ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ بشأن استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣،

يحيط علماً بتقرير المدير التنفيذي الذي يوجز الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق تنفيذ المقرر ١٢/٢٤ وخطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

ثانياً – مقدمة

٢ – تعتبر خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، كما تتجلى في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، حجر الزاوية في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهي تعمل بمثابة الإطار العام الشامل ''للإنجاز المتماسك والمنسق والفعال لأنشطة بناء القدرات البيئية والدعم التقني البيئي''، في الاستجابة للأولويات والحاجات القطرية المحددة جيداً. وتجعل خطة بالي الاستراتيجية التعاون فيما بين بلدان الجنوب آلية رئيسية لتنفيذ الخطة، ولا سيما تحقيق أهداف بناء القدرات الواردة فيها. وبصورة أكثر تحديداً، ''تؤكد الخطة أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتشدد على ضرورة تكثيف الجهود الموجهة صوب بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك عن طريق تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات والوثائق بين مؤسسات بلدان الجنوب بغية تنمية الموارد البشرية وتعزيز مؤسسات بلدان الجنوب''.

٣ – وأما على الصعيد العالمي فإن التعاون فيما بين بلدان الجنوب معترف به على نطاق واسع بأنه آلية رئيسية لتنمية بلدان الجنوب، ويتمتع بتأييد عريض القاعدة من كل من مجتمع الجهات المتبرعة والبلدان النامية. وبصورة أكثر تحديداً:

(أ) أن اعتراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بوصفهما تكملتين هامتين للمساعدة الإنمائية الرسمية، هو نجاح باهر رئيسي في عمليات الحوار العالمي بخصوص المساعدة الإنمائية؛

(ب) أن مجموعة الثماني التزمت، في مؤتمر القمة الذي عقدته في غلين ايغلز، اسكتلندا، في تموز/يوليه ٢٠٠٥ بمضاعفة جهودها الرامية إلى تحقيق خاتمة ناجحة لكل بنود جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وأقرت بأن جدول الأعمال حيوي لدفع النمو وزيادة الدخول عبر العالم؛

(ج) أن رؤساء الدول والحكومات سلّموا، في الجلسة العامة الرفيعة المستوى لمؤتمر القمة العالمي المعقود عام ٢٠٠٥ خلال الدورة الستين للجمعية العامة، بمنجزات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبما يحمله من إمكانات هائلة باعتباره إسهاماً فعالاً في التنمية، ودعوا المجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، إلى دعم جهود البلدان النامية بما في ذلك عن طريق التعاون الثلاثي؛

(د) أنه يوجد داخل منظومة الأمم المتحدة عدد من الوكالات، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، التي لديها آليات تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتستجيب لولايات كل منها في مجالي التنمية المؤسسية وبناء القدرات؛

(هـ) أن الأمين العام، أبرز في تقريره عن استعراض السياسات الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية التي يضطّلع بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (A/62/295)، الديناميات المتغيرة في بلدان الجنوب، بما في ذلك الفرص المستجدة والتحديات الناشئة الماثلة أمام التنمية. وأوصى بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة على ما يلي:

'١' أن تستفيد بصورة مُثلى من النُهج المتبعة في بلدان الجنوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

'٢' أن تكثّف الدعم المتعدد الأطراف المقدم إلى مبادرات بلدان الجنوب للتصدي للتحديات المشتركة التي تواجه التنمية؛

'٣' أن ترعى الشراكات الشاملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك التعاون الثلاثي والشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص؛

'٤' أن تعزز اتساق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عن طريق إقامة تعاون مشترك أوثق فيما بين الوكالات، ومن خلال البرمجة المشتركة وتوثيق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة؛

'٥' أن تواصل إيجاد آليات مبتكرة لتعبئة الموارد اللازمة للمبادرات فيما بين بلدان الجنوب ومبادرات التعاون الثلاثي؛

(و) وعلى الصعيد الإقليمي، أن عدداً من التجمعات والمنتديات الإقليمية، مثل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، دعت أيضاً إلى زيادة الجهود الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل الشركاء الرئيسيين في مجالي البيئة والتنمية؛

(ز) أن عدة مبادرات إقليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قد أُرسيت لتعزيز التعاون بين البلدان النامية ولتوفير الفرص ومجالات الخيار لإجراء استراتيجي منسق في دفع نهج التعاون فيما بين البلدان النامية إلى الأمام.

٤ - وهذه الأمثلة للمبادرات والمنتديات الرئيسية للسياسات العامة العالمية والإقليمية تعمل على إبراز الأهمية التي تعلّق على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والمكانة الرفيعة التي اكتسبتها على هذين الصعيدين. واعترافاً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتحول الذي حصل في المفاهيم المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكاستجابة منه كذلك للأحكام ذات الصلة من خطة بالي الاستراتيجية، شرع في عملية من المناقشات الداخلية لتشغيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه الآلية الأولية للإنجاز الفعال لأهداف الدعم التكنولوجي وبناء القدرات الواردة في الخطة.

٥ - ونظرا إلى النطاق الواسع من الشراكات والتنفيذ المتوخى بموجب خطة بالي الاستراتيجية، أن تشغيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه آلية رئيسية لتنفيذ الخطة ينطوي على تكليف شركاء رئيسيين، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتحديد ما يلي:

(أ) النُهج الملائمة لربط الأنشطة الراهنة لبناء القدرات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالأنشطة ذات الصلة للشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(ب) المجالات المحتملة التي يمكن أن يتم فيها تطوير وتنفيذ أنشطة مشتركة لبناء القدرات والدعم التكنولوجي تستجيب للحاجات المعرب عنها؛

(ج) النُهج والفرص المبتكرة لتحفيز الدعم بالتمويل التكميلي للأنشطة المحددة.

ثالثاً - النهج الاستراتيجي

٦ - تذكر الاستراتيجية المتوسطة الأجل أن خطة بالي الاستراتيجية توفر لبرنامج البيئة فرصة لم يسبق لها مثيل لتغيير الطريقة التي يعمل بها بحيث يستجيب على نحو أفضل لحاجات الحكومات والشركاء، وأن على البرنامج أن يكفل في المقام الأول والأهم، أن يكون تنفيذ أهداف خطة بالي الاستراتيجية، ماراً عبر تنفيذ المجالات المواضيعية الستة ذات الأولوية الشاملة للقطاعات في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وأنها تشكل جزءاً أصيلاً من برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع ملاحظة أن تيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو أحد الآليات الرئيسية لتنفيذ بناء القدرات ودعم التكنولوجيا على أرض الواقع.

٧ - واستجابة للمقرر ١٢/٢٤، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجاً استراتيجياً عريضاً يركز على إجراء مشاورات داخلية وخارجية لدفع إدماج ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل المنظمة وفي تطوير الشراكات والتحالفات الاستراتيجية دعماً لأنشطته الرامية إلى بناء القدرات ودعم التكنولوجيا. وشمل جزء رئيسي من النهج الاستراتيجي الترويج لتطبيق مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتنفيذية التي تعمل بوصفها الوثيقة المرجعية الرئيسية لتوجيه إدماج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأنشطة الجارية والمقترحة. وتعمل المبادئ التوجيهية أيضاً بوصفها مساهمات جوهرية في جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى إقامة تحالفات استراتيجية مع الشركاء الخارجيين في تطوير أنشطة تآزرية مشتركة وفي تحديد تدخلات برنامج الأمم المتحد للبيئة في تطبيق حلول ونهج خاصة ببلدان الجنوب وحدها في مجالات محددة من دعم بناء القدرات في بلدان الجنوب.

٨ - وتشمل العناصر الرئيسية الأخرى للنهج الاستراتيجي العريض الذي اعتمده برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتعزيز تطبيق ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل المنظمة ما يلي:

(أ) المضي في تطوير وتحسين المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتنفيذية لتيسير الإدماج المنتظم لنُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لزيادة إنجاز أنشطته في مجالي بناء القدرات ودعم التكنولوجيا؛

(ب) إجراء مشاورات ومناقشات عادية وهادفة، وعقد حلقات عمل وجلسات إحاطة إعلامية مع مختلف الشُعب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومع فرادى الموظفين فيها لتعزيز اعتماد المبادئ التوجيهية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتطبيقها بصورة منتظمة، وإدماج النهج الخاصة ببلدان الجنوب في أنشطة بناء القدرات الجارية والمقترحة لشُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ج) وفي تعاون وثيق مع الشُعب والمكاتب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تحديد مجالات الأولوية لإدماج نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(د) الاتصال والتشاور مع الوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وآليات التعاون الإقليمية، ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب القائمة، لإقامة شراكات استراتيجية، ووضع أنشطة مشتركة، وإيجاد مجالات تآزر في دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب قُدماً تدعيماً لجهود بناء القدرات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سياق خطة بالي الاستراتيجية؛

(هـ) تنسيق وضع آلية لتبادل المعلومات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تيسيراً لسهولة الحصول على الخبرات العملية، والتكنولوجيا، والتجارب، وفرص التدريب، والخدمات الاستشارية، والمنهجيات، والأدوات التي تدعم مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات؛

(و) وضع وتنفيذ برنامج إعلامي فعال يتألف من عناصر رئيسية مثل إعداد ملاحظات الإحاطات الإعلامية العادية، والاستكمالات، والتقارير المرحلية عن حالة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم إحاطات إعلامية والاستكمالات للإدارة العليا، ولاجتماعات لجنة الممثلين الدائمين، ولفرادى البعثات الدبلوماسية، ولآليات التعاون الإقليمي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات والعمليات الحكومية الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء موقع في شبكة الإنترنت العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (http://www.unep.org/south-south-cooperation/)؛

(ز) الاتصال بآليات التعاون الإقليمي للوكالات المانحة من أجل زيادة الموارد التقنية والمالية التكميلية للأنشطة المحددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

رابعاً – التقدم المحرز والحالة الراهنة

٩ – حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على المستوى التنفيذي، قدراً من النجاح في الشروع في أنشطة فعلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ترمي إلى إيضاح قيمة تطبيق النهج الخاصة ببلدان الجنوب وحدها في التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه تلك البلدان، وبالتالي زيادة الوعي لها. ورغم أن هذه كانت بداية متواضعة، إلا أنها استفادت إلى حد هائل من التزام وتعاون بعض مديري البرامج ومن دعم الشراكات الخارجية التي أُقيمت خلال السنتين الماضيتين. وتستحق بعض الأمثلة للأنشطة الرئيسية المضطلع بها وللمنجزات التي سجلتها شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة التنويه بها بشكل خاص في هذا التقرير وهي مبينة أدناه.

ألف – آلية تبادل المعلومات

١٠ – استجابة للمقرر ١٢/٢٤، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إيجاد آلية لتبادل المعلومات بوصفها عنصراً حاسم الأهمية في الجهود الرامية إلى دفع التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الأمام في عمله، بما في ذلك مع الشركاء الرئيسيين، في سياق تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية. ومقصود بالآلية المقترحة، التي ستكون على غرار آليات تبادل المعلومات القائمة، أن تيسّر تحديد وتطوير وتعزيز الفرص للتآزر والتعاون بين بلدان ومناطق الجنوب دعماً لبيئتها ولأنشطتها في مجال التنمية المستدامة. ومقصود بالآلية أيضاً أن تيسّر التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب وفيما بينها وبين بلدان الشمال.

١١ – أما الوظيفة الرئيسية لآلية تبادل المعلومات فستكون تيسير وتعزيز تبادل مجموعة واسعة من المعلومات المتعلقة ببناء القدرات بشأن المتاح من التكنولوجيات، والخبرات الفنية، والتجارب، والمنهجيات، والأدوات ومجموعات الأدوات، والمبادئ التوجيهية، وأفضل الممارسات، والخدمات الاستشارية، وفرص التدريب، والشبكات المناسبة، وبالأخص في بلدان ومناطق الجنوب. وسوف تعمل الآلية على البحث عن المتاح من الحلول الخاصة ببلدان الجنوب دون غيرها التي تلائم الحاجات ذات الأولوية في مجال بناء القدرات المحددة في تلك البلدان.

١٢ – وفي أعقاب نجاح النموذج الإيضاحي الأولي لهذه الآلية (http://62.160.8.20/bsp/) في الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على امتداد فترة سنتين، بتنفيذ نهج تدريجي إزاء إنشاء آلية تتمثل في مركز كامل لتبادل المعلومات، يهدف إلى تحقيق النواتج التالية في الأجل القصير:

(أ) تحليل تفصيلي لاحتياجات النظام يبرز الروابط المحددة بقواعد بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة ونظمها؛

(ب) إمكانية تشغيل الآلية بصورة مشتركة مع قواعد البيانات والنظم والآليات الأخرى بحيث تتيح بصورة آلية الحصول على المعلومات وتبادلها؛

(ج) تحديد مصادر البيانات، وتطوير محتواها، وتوسيع الشراكات المتوخاة؛

(د) التطبيق العملي لوظيفة الاتصال بالنماذج ذات الأولوية، بما في ذلك المنظمات، والتكنولوجيات، والخبرات الفنية، والتجارب، والفرص، والشبكات، والأحداث. ومن المتوقع أن يوفر هذا التطبيق مرفقاً للشركاء ولغيرهم من مستخدمي الآلية المحددين لتقديم الاستفسارات وإنتاج تقارير لمختلف أوجه الاستعمال؛

(هـ) وضع دليل عملي بشأن تشغيل واستخدام الآلية لمستعمليها لتسهيل زيادة تطوير الآلية والاستفادة منها؛

(و) تدريب الموظفين على مختلف جوانب الآلية؛

(ز) تقديم مقترح يشرح استراتيجية التنفيذ لبقية النماذج التي ستُنفذ في المراحل اللاحقة.

باء – استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لبناء القدرات في سياق مبادئ ونهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٣ – في أوائل عام ٢٠٠٧، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة استعراضاً شاملاً لأنشطة بناء القدرات ذات الصلة في شُعبه ومكاتبه الإقليمية ولقواعد بيانات ونظم معلومات كل منها، بغية وضع تحليل موضوعي لخبرته في استخدام ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتناول أنشطة التعزيز المؤسسي وما يتصل بها من بناء القدرات في ميدان البيئة. وركّز الاستعراض على الولايات التشريعية، وعلى النطاق الزماني والجغرافي، وعلى الأشكال العامة، والأهداف، والنواتج، والأنشطة، والأُطر المؤسسية والشراكات، وآليات التمويل، وعمليات التقييم، ونتائج وتأثيرات برامج ومشاريع بناء القدرات المنجزة والحالية والأنشطة المتصلة بها.

١٤ – وحدد الاستعراض الذي استُخدم كمادة في ”تقرير بلدان الجنوب“ – وهو منشور عالمي تصدره الأمم المتحدة عن موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب – الاتجاهات الهامة، وأبرز ما أُحرز من نجاح وما صودف من تحديات في مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأخيرة في مجال بناء القدرات. وبصورة خاصة أبرزت نتائج الاستعراض ضرورة إلزام موارد كافية لتيسير الدمج الفعال للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولإنجاز مشاريع إيضاحية بارزة على أساس الأولوية، ولكفالة تعددية المنافع من التعاون والتلاقي للمتطلبات ذات الأولوية لكل من الجهات المتبرعة والجهات المستفيدة ولتوليد نواتج ملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، دعا الاستعراض إلى إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على الصُعد الوطني والإقليمي والدولي؛ ووضع مذكرة توجيهية للسياسة العامة لتنفيذ نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واستخدام استراتيجيات وأدوات إدارة المعارف. وتعمل هذه النتائج بوصفها إطاراً مرجعياً لمزيد من تطوير وتحسين المبادئ التوجيهية الاستراتيجية والتنفيذية لتيسير الإدماج المنتظم لنُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم – برنامج تبادل التعاون الثلاثي

١٥ – يقصد برنامج تبادل التعاون الثلاثي – وهو مبادرة مشتركة بين شعبة الإنذار المبكر والتقييم والمكتب الإقليمي لأفريقيا – تعزيز القدرات المؤسسية على التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ داخل إطار المرحلة الثانية من مشروع شبكة المعلومات البيئية الأفريقية. وتدعم التعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال، مؤسسة فريدسكوربسيتي النرويج، وهي مؤسسة حكومية نرويجية تعمل على النهوض ببناء قدرات مؤسسات البلدان النامية عن طريق التعاون التقني، وإقامة الشبكات، وتبادل الخبرات التقنية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل ترتيبات التعاون أيضاً إشراف المؤسسات النرويجية لتوفر، تحديداً، الدعم التقني المتخصص للمؤسسات المشاركة في البلدان النامية. وقد بدأ تنفيذ أنشطة التبادل المحددة في أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وركز على ما يلي:

(أ) حلقة عمل عُقدت في أوسلو من ٢٨ أيار/مايو إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ للتدريب التقني للمشاركين لكل برامج التبادل التي تغطيها مؤسسة فريدسكوربسيتي النرويج. وكان هدف حلقة العمل هذه التي ضمت ١٢٠ مشاركاً في المجموع، هو تعريفهم بسياسات المؤسسة وإجراءاتها التشغيلية وبالمبادئ التي وُضعت وتنفذ بموجبها مختلف برامج التبادل؛

(ب) دورة إحاطة تقنية لعدد مختار من موظفي المؤسسات المتعاونة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي تشارك في برنامج تبادل التعاون الثلاثي، مع تركيز على الاختصاصات، والنواتج المتوقعة، والأدوار، والمسؤوليات. وعُقدت دورة الإحاطة هذه في آريندال بالنرويج في الفترة من ١٠ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ وحضرها مشاركون في برنامج التبادل من المؤسسات المتعاونة التالية:

'١' السلطة الوطنية لإدارة البيئة في أوغندا؛

'٢' مركز البحوث والتوثيق للجنوب الأفريقي، القائم في هراري؛

'٣' نظم المعلومات البيئية – أفريقيا، وهي مؤسسة أفريقية جامعة مركزها بريتوريا؛

'٤' مركز غريد آريندال المتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، النرويج؛

(ج) دورة إحاطة في الشؤون الإدارية عُقدت مباشرة بعد دورة الإحاطة التقنية وركزت على الترتيبات اللوجستية لتيسير عملية التبادل. وشملت المسائل اللوجستية الرئيسية التي تناولتها دورة الإحاطة مواضيع سمات الإقامة، وتصاريح العمل، والسفر، والبدلات، وترتيبات أماكن الإقامة؛

(د) سفر مشاركين مختارين من برنامج التبادل وإلحاق كل منهم بمكان عمله:

'١' وفيما يتعلق بالسلطة الوطنية الأوغندية للإدارة البيئية، فقد سافر أحد موظفيها، في ترتيب بين بلدان الجنوب، إلى بريتوريا للالتحاق بنظم المعلومات البيئية – أفريقيا حيث سيوفر بالتحديد الخبرة العملية في نظم المعلومات الجغرافية وفي تصميم الهياكل الأساسية للبيانات المكانية، بما في

ذلك تدريب موظفي المؤسسات الوطنية المشتركة في برنامج شبكة المعلومات البيئية الأفريقية لزيادة مهاراتهم في هذين الميدانين؛

'٢' وسافر موظف من مركز البحوث والتوثيق للجنوب الأفريقي، في ترتيب بين بلدان الجنوب، إلى أوغندا للالتحاق بالسلطة الوطنية لإدارة البيئة هناك، لتلقي تدريب أثناء العمل في النشر بواسطة الحاسوب المكتبي وتصميم مواد الاتصال والإعلام في سياق التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ؛

'٣' وفي ترتيب بين بلدان الشمال والجنوب، سافر موظف من غريد – آريندال إلى مركز البحوث والتوثيق للجنوب الأفريقي للمساعدة في تنمية قدرة المركز في مجال الرسومات البيانية الحيوية، وإدارة الوصل بين الشبكة العالمية والمؤسسات الوطنية المشتركة في برنامج شبكة المعلومات البيئية الأفريقية وتدريب موظفيها. وبالإضافة إلى ذلك، سوف يساعد هذا الموظف في بناء المهارات في مجال تصميم مواد الاتصال والدعاية؛

'٤' وسافر موظف من غريد – آريندال إلى بريتوريا بجنوب أفريقيا، بموجب ترتيب بين بلدان الشمال والجنوب، للالتحاق بنظم المعلومات البيئية – أفريقيا، كيما ينمي ويزيد قدرة تلك المؤسسة على التسويق الاستراتيجي للمعلومات البيئية وجمع التبرعات؛

'٥' وسافر موظف من مركز البحوث والتوثيق للجنوب الأفريقي إلى مؤسسة غريد – آريندال، بموجب ترتيب بين بلدان الجنوب والشمال، لاكتساب التدريب أثناء العمل، والمهارات في مجال إدارة البيانات والمعلومات البيئية.

١٦ – وقد تمت كل هذه الإلحاقات خلال فترة ١٢ شهراً واكتملت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، حين أُجري استعراض لبرنامج التبادل بصورة عامة، لتوثيق ما أحرزه من نجاح وما أسفر عنه من دروس مستفادة ولاستقصاء تجديد البرنامج لفترة أطول تتضمن أنشطة بناء قدرات إضافية. ورأى الشركاء في البرنامج بصورة عامة أن برنامج التبادل يعزز كثيراً القدرات على الصعيد المؤسسي وعلى الصعيد الفردي وأن المشاركين والشركاء فيه استفادوا منه على حد سواء. أما المشاركون في البرنامج فقد أعربوا عن ارتياحهم لمستوى اشتراكهم في عمل المؤسسات التي استضافتهم وأشاروا إلى أنهم تعرضوا لفرص جديدة. واتُفق على أن تبدأ المرحلة الثانية من البرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ على أن تركز على أربعة مراكز متعاونة يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتحديدها.

دال – شبكة بلدان الجنوب من المراكز المتعاونة في توقعات البيئة العالمية

١٧ – شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في أوائل عام ٢٠٠٧ في إنشاء وتعزيز شبكة لبلدان الجنوب من المراكز المتعاونة في توقعات البيئة العالمية من أجل التقييم البيئي المتكامل والإبلاغ دعماً لبرنامج التوقعات ولسلسلة التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وهذا المشروع الذي يموّل من الحساب الإنمائي للأمم المتحدة بتكلفة ٠٠٠ ٥٦٠ دولار ينفذ حالياً في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ

وأمريكا اللاتينية مع التركيز على تعزيز قدرات المراكز المتعاونة في برنامج توقعات البيئة العالمية وشبكاتها من الشركاء عن طريق تطبيق نُهج وطرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتشمل العناصر الرئيسية لجهود بناء القدرات من المشروع ما يلي:

(أ) إنشاء آليات لتيسير التعاون التقني والتفاعل على الصعيد المشترك بين الأقاليم وعلى صعيد داخل الإقليم فيما بين المراكز المتعاونة في برنامج توقعات البيئة العالمية في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا؛

(ب) تحسين سبل الحصول على أدوات ومنهجيات الإبلاغ عن التقييم البيئي المتكامل؛

(ج) تعزيز قدرات المراكز المتعاونة في برنامج التوقعات على الاضطلاع بالتقييم البيئي المتكامل والإبلاغ به على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(د) تحسين شبكات المعلومات والاتصال القائمة على التكنولوجيات، وإدارة المعارف، والحصول على المعلومات.

١٨ - وسوف تواصل وحدة تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في شعبة التعاون الإقليمي اشتراكها التقني في تنفيذ المشروع بغية توفير الدعم الاحتياطي، حسب الاقتضاء، في تطبيق نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي بناء القدرات والتعزيز المؤسسي الرئيسيين.

هاء - الشراكة الآسيوية - الأفريقية الاستراتيجية الجديدة لبناء القدرات في مجال القانون البيئي

١٩ - يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على تنفيذ مبادرة تعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار الشراكة الآسيوية الأفريقية الاستراتيجية الجديدة. وهدف هذه المبادرة، المدعومة من حكومة اليابان (٢,٢ مليون دولار) هو تعزيز القدرات المؤسسية والأُطر التنظيمية الوطنية للتنفيذ الفعال للقانون البيئي الدولي والسياسات العامة بشأنه في آسيا وأفريقيا. ويستند تنفيذ المبادرة الذي بدأ في منتصف عام ٢٠٠٧ إلى أنشطة تحضيرية وحلقات عمل عُقدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وبلغت هذه الجهود ذروتها في تعريف أنشطة محددة لبناء القدرات تنفذ في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وترمي خصيصاً إلى قيام مجهود متواصل يستخدم نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب لزيادة قدرات البلدان في أفريقيا وآسيا على الاستجابة لحاجاتها ذات الأولوية للقانون البيئي والتشريعات البيئية. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من مشروع مخطط رئيسي لبرنامج دعم متوسط الأجل لمبادرة القانون البيئي لآسيا وأفريقيا في سياق الشراكة الآسيوية الأفريقية الاستراتيجية الجديدة. وتتيح أنشطة بناء القدرات فرصاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لكي يدعم ويعزز جهوده الرامية إلى أن يُدمج بصورة كاملة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في برامج عمله ولكي يروّج في الوقت ذاته لاعتماد هذه النُهج في أفريقيا وآسيا.

٢٠ - وتيسيراً لتنفيذ المبادرة، وقّع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرة تفاهم مع حكومة اليابان في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفّرت له الدعم المالي اللازم لتنفيذ الأنشطة المحددة. وفيما بعد، صاغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وثيقة مشروع لإرشاد تنفيذ المبادرة. وتشمل العناصر الرئيسية للمشروع ما يلي:

(أ) تقييم وتحليل ما لدى بلدان منتقاة من تشريعات وطنية في تعميم البيئة في صلب الأُطر القانونية؛

(ب) تطوير القانون البيئي، والامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتنفيذ الالتزامات في ميدان البيئة؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية ذات العلاقة بالبيئة؛

(ج) تحديد الحاجات الوطنية وتنمية الأُطر القانونية البيئية الوطنية؛ وتعزيز القدرات على معالجة القضايا البيئية العالمية؛ وتقوية التشريعات البيئية وما يتصل بها من مؤسسات؛

(د) توفير وتدريب وتعزيز القائم من مراكز التفوق، وتبادل أفضل الممارسات، والدروس المستفادة، وتنمية الشراكات بإقامة شبكة من المؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة الناشطين في تطوير القانون البيئي وتنفيذه؛

(هـ) بناء المعارف بخصوص العلاقات بين التشريعات والمؤسسات المتصلة بالتنمية من ناحية والتشريعات والمؤسسات البيئية من الناحية الأخرى، إضافة إلى تبادل المعلومات بشأن الأمثلة الجيدة للروابط الفعالة بين التنمية والمؤسسات البيئية في البلدان النامية.

واو – تعزيز القدرات على إدارة موارد المياه عن طريق تطبيق طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الوطني والإقليمي

٢١ – وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاقتران مع خبراء وطنيين وإقليميين في موارد المياه وممثلين حكوميين من البلدان النامية، مشروع برنامج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على إدارة موارد المياه. وسوف ينفذ المشروع داخل الإطار العام لسياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واستراتيجيته بشأن المياه. ويستند مشروع البرنامج إلى نواتج حلقتي عمل عقدهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨، على التوالي، لتحديد مجالات الأولوية في إدارة موارد المياه في البلدان النامية، ولوضع تفاصيل التدخلات الممكنة لمعالجة هذه الأولويات باستخدام طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد حضر حلقتي العمل ممثلون من الحكومات والمنظمات دون الإقليمية والجامعات من أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغرب آسيا.

٢٢ – وشملت العناصر الرئيسية لمشروع برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما يلي:

(أ) *إنشاء آلية عالمية لتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب*: تيسيراً لترتيبات التعاون العملي بين البلدان التي ترسخت لديها خبرة فنية ذات صلة ومهارات في صياغة وتنفيذ سياساتها الوطنية بشأن المياه، والبلدان التي أعربت عن حاجتها إلى مثل هذه القدرات؛

(ب) *تيسير تبادل المعارف وزيادة التوعية*: يتطلب بناء المجموعة الشاسعة المستهدفة من الموارد، خبراء ومؤسسات لديهم الخبرات ذات الصلة في صياغة السياسة العامة وتنفيذها. وستقام هذه المجموعة داخل قاعدة بيانات سهلة الاستعمال وقابلة للبحث فيها، وتكون مشتركة بين البلدان وتستخدم في توثيق الدراسات الإفرادية وفي وضع قائمة بأفضل الممارسات بشأن إدماج النظم الإيكولوجية في رسم وتنفيذ سياسة المياه؛

(ج) *تنمية المهارات*: استجابة للفجوة القائمة في المهارات في البلدان النامية في مجال تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في رسم وتنفيذ سياسة المياه، سوف يجري وضع أنشطة تدريب على أساس الحاجة إليها لبلدان أو مجموعة بلدان محددة، بما في ذلك تحديد وتعديل برامج التدريب القائمة، حيث يكون ذلك ملائماً، لسد الحاجات المعرب عنها، ووضع نماذج جديدة لتشمل مجالات الفجوات، والعمل مع مقدمي التدريب من التنظيمات العامة أو تنظيمات المجتمع المدني لنشر هذه البرامج على مختلف المستويات. وسوف يؤدي تنفيذ هذا العنصر أيضاً إلى العمل مع مؤسسات أكاديمية للنهوض بإدماج مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه في المناهج الدراسية ذات الصلة على مستوى الدراسات الجامعية العليا؛

(د) *التنمية المؤسسية*: للتركيز على تعزيز الأُطر المؤسسية لوضع وتنفيذ السياسة العامة في مجال المياه وتحسين آليات التنسيق من أجل تحقيق مشاركة أفضل من قِبَل أصحاب المصلحة في هذه العمليات؛

(هـ) *مشاريع لإيضاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه*: لصياغة وتنفيذ مشاريع إيضاحية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بين بلدين أو أكثر لتيسير نقل الدراية العملية في تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في الإدارة المتكاملة لموارد المياه. وسوف تشكل نواتج المشاريع الإيضاحية الأساس لتحديد نموذج تشغيلي لمبادرات واتفاقات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المستقبل.

زاي – التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات إدارة النفايات، والقانون، وحُسن الإدارة

٢٣ – بدعم من حكومة إندونيسيا ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حلقة عمل مشتركة بين الأقاليم بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات إدارة النفايات، والقانون، وحُسن الإدارة في بالي بإندونيسيا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وحضر حلقة العمل ٤٥ مشاركاً من ٢٣ بلداً نامياً، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وأكاديميون، وتنظيمات المجتمع المدني.

٢٤ – وكان هدف حلقة العمل هو تشارك أفضل الممارسات والدروس المستفادة في إدارة النفايات، وفي القانون وفي حُسن الإدارة في البلدان النامية وتحديد النُهج العملية لتعزيز القدرات المؤسسية في هذه المجالات باستخدام نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد زُكّيت الإجراءات الرئيسية التالية لمزيد من النظر من جانب الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الوطني، والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف:

(أ) التوعية في مسائل إدارة النفايات لكل أصحاب المصلحة، وخصوصاً بالنسبة إلى ضرورة الخفض وإعادة الاستعمال وإعادة التدوير (ما يسمى بالإنكليزية مبدأ "3R") ومعالجة النفايات والتخلص منها بصورة سليمة؛

(ب) الاضطلاع بأنشطة لتُبين بوضوح الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة؛

(ج) النظر في الروابط مع القطاعات الأخرى، مثل الطاقة، والتجارة، والصناعة، والصحة، في تطوير نُهج للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة؛

(د) إيجاد بيئة تمكينية للاستثمار، المحلي والأجنبي على حد سواء، بما في ذلك وضع دراسات إفرادية وصكوك لتشجيع المؤسسات المالية والمصارف الإنمائية لوضع خطط مكرّسة لتمويل تنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة على المستويين الوطني والمحلي؛

(هـ) ينبغي أن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بدعم مشاريع إيضاحية ورائدة على المستويين الوطني والمحلي تتسم بإمكانية تكرارها على نطاق شاسع مع التشديد على استراتيجيات وخطط عمل الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة؛

(و) ينبغي أن يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة المبادئ التوجيهية ويقدم دعمه لوضع سياسة (صكوك تنظيمية وصكوك اقتصادية) وصكوك طوعية تؤدي إلى تشكيل إطار للسياسة العامة يُفضي إلى تحقيقها؛

(ز) ينبغي أن يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب تعاونهما في بناء القدرات ودعم التكنولوجيا، تمشياً مع خطة بالي الاستراتيجية بشأن دعم التكنولوجيا وبناء القدرات في البلدان النامية بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة من خلال وضع مجموعات تدريبية وتوجيهها على نطاق واسع؛

(ح) ينبغي أن ييسّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بدعم من مركز حركة بلدان عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، وأمانات الاتفاقيات ومراكزها الإقليمية، تبادل المعلومات وبناء القدرات في إدارة النفايات، بما في ذلك ما يلي:

'١' تبادل المعلومات بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة؛

'٢' نشر واستكمال المبادئ التوجيهية للتكنولوجيات السليمة بيئياً بشأن إلقاء النفايات في مناطق مكشوفة وفي مراكم؛

'٣' أفضل الممارسات، والدروس المستفادة عن أفضل تكنولوجيا متاحة وسليمة بيئياً بشأن النفايات وإدارتها، وتمويل وحُسن إدارة التخلص منها، بما في ذلك آليات إنفاذ القوانين ومكافحة الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات؛

'٤' الخبرات في فعالية التنسيق فيما بين مختلف أصحاب المصلحة ولا سيما المؤسسات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في إدارة النفايات؛

'٥' القدرة على وضع مقترحات مشاريع لخطط معينة وأنشطة محددة بموجب الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة.

٢٥ - وتشمل الإجراءات الأخرى المطروحة لمزيد من النظر فيها ما يلي:

(أ) تشجيع وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص والشراكة فيما بين القطاعات العامة بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة؛

(ب) استخدام المراكز الدولية والإقليمية القائمة حالياً لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب والمراكز الإقليمية لاتفاقية بازل؛

(ج) تشجيع التشارك في المعلومات بشأن استخدام صكوك المسؤولية الممتدة للمنتج في الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، التي يُنشئ المنتجون بموجبها نظاماً لاسترداد سلعهم من أجل إعادة تدويرها والتخلص منها بشكل مناسب بعد استخدامها؛

(د) وجوب قيام مركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب بتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، بما في ذلك تبادل الخبراء والمدرّبين؛ وتحديد الفرص للزيارات الدراسية وللإلحاقات؛ وتوفير منصة للتفاعل فيما بين الأعمال التجارية وبين الأعمال التجارية والحكومات؛

(هـ) ضرورة تعزيز التعاون الثلاثي في إدارة النفايات؛

(و) إيجاد موقع في الشبكة العالمية للإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، وأفضل الممارسات وقائمة بأسماء الخبراء في البلدان النامية؛

(ز) تعزيز الدور التنسيقي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في توفير المساعدة التقنية بشأن الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، والقانون وحُسن الإدارة للبلدان النامية.

حاء - تنمية النفط والغاز: تشارك الخبرات والدروس المستفادة داخل إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٦ - نظّم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاقتران مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة التنمية الدولية الكندية، اجتماعاً عالمياً رفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدوحة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وكان الهدف من ذلك الاجتماع هو تشارك الخبرات ووضع نُهج عالمية لدعم البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الاقتصاد السوقي الناشئ في التصدي للتحديات المرتبطة بتنمية النفط والغاز داخل إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وركّز أحد البنود الرئيسية في جدول أعمال الاجتماع رفيع المستوى على التحديات البيئية والضمانات الماثلة في التنمية والإدارة العامتين لقطاع النفط والغاز في البلدان النامية. وقد حضر الاجتماع كبار المسؤولين من ٤٢ بلداً في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٢٧ - وأوكل إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدور القيادي في إعداد وثائق معلومات أساسية واضحة ومزوّدة بتفاصيل للمناقشة، كما أوكلت إليه مهمة تسيير مناقشة هذا البند من جدول الأعمال لكفالة أن تتجلى بدقة في نواتج الاجتماع القضايا الرئيسية التي برزت من خلال المناقشات. وأسفر

الاجتماع عن عناصر رئيسية لبرنامج دعم شامل يهدف إلى بناء وتعزيز قدرات البلدان المنتجة للنفط، الناشئة منها والمحتملة، في معالجة العديد من التحديات المرتبطة بذلك، مثل التأثيرات البيئية والاستجابات الرامية إلى تخفيفها، والأطر القانونية والتنظيمية، والقدرات المؤسسية، والتخطيط التطلعي، وشواغل الاقتصاد الكلي وتحدياته، وتأثيرات تغير المناخ.

طاء – نظرة عامة على الأنشطة الراهنة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٨ – يمكن الاطلاع على معلومات مفصلة عن نطاق الأنشطة الأخرى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تتولى تنفيذها حالياً مختلف شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/19.

خامساً –أنشطة التعاون المحتملة فيما بين بلدان الجنوب

٢٩ – الأمثلة التالية هي عيّنة لأنشطة التعاون المحتملة البارزة فيما بين بلدان الجنوب سوف تقوم شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية بوضعها. وترد أيضاً في الوثيقة UNEP/GC.25/INF/19 أنشطة إضافية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يجري حالياً النظر فيها.

ألف – مبادرة كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٠ – عقد المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سلسلة من المشاورات مع وزراء البيئة في كوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي ركّزت على إمكانية إطلاق مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من شأنها أن تجمع بين البلدان الثلاثة للاضطلاع بمشاريع مشتركة لبناء القدرات في مجالات الاهتمام والقلق المشتركة. وتشمل مجالات الأولوية المحتملة قيد المناقشة ما يلي:

(أ) التنوع البيولوجي؛

(ب) الحراجة؛

(ج) إدارة النفايات؛

(د) إدارة الكوارث.

٣١ – وقد خُطط لعقد المزيد من المناقشات والمشاورات المفصلة التي تركز على كل من مجالات الاهتمام العريضة بهدف التعرف على مجالات الأولوية المحددة لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التوصيات بشأن أنسب الأُطر المؤسسية وأنسب الطرائق للزيادة في تطوير الأنشطة المحددة وتنفيذها. وعلى أساس نتائج هذه المناقشات، سوف يتعاون المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع هذه البلدان الثلاثة لوضع مقترحات مشاريع بشأن مجالات الأولوية المتفق عليها وتقديم إسهامات في زيادة الدعم التمويلي لتنفيذ أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

باء – خبرات البرازيل في مبادرات إعادة التحريج

٣٢ – أجرى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مناقشات مع الحكومة البرازيلية لاستكشاف إمكانية استخدام نجاحها في النهوض بإعادة تحريج حوض الأمازون، كأساس لوضع مشاريع بارزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تشترك فيها البرازيل مع بلدان نامية تواجه تحديات مماثلة في إدارة الأحراج، مثل بلدان حوض نهر الكونغو. وأوضح المزيد من المشاورات أن البرازيل تعرب عن اهتمامها بذلك وعن استعدادها لأن تستخدم نظامها لرصد الأحراج عن طريق السواتل بغية تعزيز قدرات البلدان النامية الأخرى على وضع واستخدام نظم مماثلة. ونتيجة لذلك، وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع مذكرة إحاطة إعلامية عن إمكانية وضع مبادرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تستند إلى تلك الخبرة وإلى التكنولوجيا التي ترشد المناقشات الرسمية مع البرازيل بشأن برنامج ممكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في قطاع الحراجة.

جيم – المرحلة الثانية من شبكة المعلومات البيئية لأفريقيا

٣٣ – تعمل شعبة الإنذار المبكر والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً على تنفيذ استراتيجية وخطة شبكة المعلومات البيئية لأفريقيا اللتين ستدمجان كل نُهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفها الإطار الأولي لكل أنشطة بناء القدرات للمرحلة الثانية من عمليات الشبكة. وقد حددت العملية التحضيرية الحالية للمرحلة الثانية من الشبكة عدداً من الأفكار لمشاريع للتعاون الثلاثي التي ستحوّل إلى أنشطة عملية لبناء القدرات تنفذ في هذه المرحلة. وسوف تؤدي الجهود التحضيرية إلى عقد مشاورات مع البلدان المستفيدة لزيادة تحسين ما تم تحديده من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال بناء القدرات. ورغم أن المرحلة الثانية قد أدرجت ٢٤ بلداً إضافياً، مما رفع مجموع عدد البلدان المشاركة في البرنامج إلى ٣٦، فقد حدث مؤخراً تحول في النهج استلزم استثماراً بتركيز أكثر استراتيجية وأشد تركيزا على عدد أقل من البلدان التي يحتمل أن تسجل نجاحاً في الاستجابة لأهداف البرنامج وفي نفس الوقت أن تولّد منتجات ونواتج ذات نوعية جيدة. وستكون أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنشطة التعاون الثلاثي جزءاً من المبادرات المنقحة الاستراتيجية والمزيدة في التركيز. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن ما هو معرّف من أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنشطة التعاون الثلاثي سوف تستند إلى برامج التبادل القائمة والمقترحة والمنطوية على تبادلات بين مصر وإثيوبيا وغانا وجنوب أفريقيا، وبين تونس وأوغندا وبين كينيا وأوغندا.

دال – وضع أطالس للتغير البيئي بوصفها أدوات لدعم القرارات على المستويين الوطني ودون الإقليمي في أفريقيا

٣٤ – أثبت المنشور المعنون *كوكب واحد وأُناس كثيرون: أطلس بيئتنا المتغيرة* والمنشور المعنون *أطلس البيئة المتغيّرة لأفريقيا* أنهما كانا من المنتجات الناجحة للغاية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقد ولّدا طلبات عديدة بالدعم لإصدار منتجات مماثلة على المستويين الوطني ودون الإقليمي في أفريقيا. ونتيجة لذلك، تستقصي شعبة الإنذار المبكر والتقييم الفرص لوضع برنامج للتعاون فيما بين

بلدان الجنوب يركز على تعزيز القدرات الوطنية ودون الإقليمية على إنتاج أطالس مماثلة. وتشمل العناصر الرئيسية لمشروع برنامج الدعم ما يلي:

(أ) بناء القدرات والتعزيز المؤسسي مع تركيز أولي على استخدام بيانات ساتل استشعار الأرض عن بُعد (لاند سات) التي تبرعت بها الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضائية في الولايات المتحدة؛

(ب) توليد أدوات لدعم القرارات، بما في ذلك أطلس للتغيرات البيئية وأشرطة فيديو عنها؛

(ج) إرساء طرائق للتعاون المؤسسي والتقني طويل الأجل كوسيلة للحصول على البيانات الحديثة والهامة بصورة مستمرة؛

(د) توثيق الدروس المستفادة، والتأثيرات، وأفضل الممارسات، والدراسات الإفرادية، بين أمور أخرى؛

(هـ) وضع مواد التدريب.

هاء – التحديات الماثلة في سد فجوات إدارة المياه العذبة العابرة للحدود

٣٥ – ستعقد شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع شُعب البرنامج الأخرى ومكاتبه الإقليمية، مؤتمراً رفيع المستوى في الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن إدارة المياه العذبة العابرة للحدود في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويستهدف هذا المؤتمر، الذي سيعمل بوصفه منصة لتبادل الآراء والخبرات، الخبراء وممثلي حكومات، ومنظمات أحواض الأنهر ذات الصلة في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ووكالات الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ومنظمات وشبكات منطقة للمياه الدولية. والهدف من هذا المؤتمر هو تحديد التحديات والفرص والإجراءات ذات الأولوية لسد الفجوات وتعزيز إدارة المياه العذبة العابرة للحدود، وبصورة خاصة بُعدها البيئي. وسوف ينصب تركيز المؤتمر على المواضيع الرئيسية التالية للإدارة:

(أ) تعزيز الأبعاد البيئية (خدمات النظم الإيكولوجية)؛

(ب) تعزيز إدارة أحواض الأنهار العابرة للحدود؛

(ج) تأثيرات تغير المناخ على إدارة موارد المياه العذبة؛

(د) بناء الالتزام وتوليد الزخم سياسياً ومالياً؛

(هـ) توسيع دور القطاع الخاص والمجتمع المدني.

واو – الطاقة المتجددة

٣٦ – يجري برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاورات تمهيدية مع حكومة إندونيسيا لاستقصاء النُهج الممكنة لسد ما للبلد من حاجات ذات أولوية في مسائل الطاقة المتجددة باتباع نهج يقوم على التعاون

فيما بين بلدان الجنوب ويستعين بخبرة الهند والصين ودرايتهما الفنية في ذلك الميدان. وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروع مذكرة مفهوم سوف تعمل بمثابة دليل لمزيد من المشاورات مع المسؤولين في حكومة إندونيسيا ونظرائهم في الصين والهند بشأن الطريق إلى الأمام، وبصورة أكثر تحديدا، بشأن المضي في تطوير مذكرة مفاهيمية وتحويلها إلى اقتراح برنامج عريض يقدّم إلى الشركاء المحتملين لمزيد من النظر فيه.

سادساً –التحديات

٣٧ – رغم المنجزات المذكورة أعلاه، يواجه تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه آلية رئيسية لخطة بالي الاستراتيجية، تحديات مالية واستراتيجية. وما لم يتم التصدي لهذه التحديات على نحو شامل، فإن هناك خطراً بخسارة المكاسب التي تحققت حتى تاريخه وفقدان الزخم الناجم عن الأنشطة الجارية والمحتملة.

ألف – زيادة دعم التمويل الداخلي

٣٨ – لا تتضمن ميزانية صندوق البيئة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أية أحكام لتغطية التكاليف التنفيذية التي تعتبر أساسية للتنسيق الفعال لمبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب عبر المنظمات. وبالنظر إلى الحجم المتزايد من طلبات الدعم والتوجيه في الشروع في مبادرات بارزة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بلدان الجنوب، فإن الاستجابة لهذه الطلبات لا بد من أن تموّل من مصادر خارجة عن الميزانية. وتوليد مخرجات ملموسة في أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، القائمة منها والمحتملة، يكتسي أهمية حاسمة إذا أريد لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجتذب دعماً تمويلياً كبيراً في الأجلين القصير والمتوسط وأن يساعد بهذه الطريقة في إرساء التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه آلية رئيسية لإنجاز ولاية برنامج البيئة في بناء القدرات ودعم التكنولوجيا. ويشكل عدم كفاية الدعم التمويلي من صندوق البيئة في البرنامج تهديداً خطيراً للمكاسب التي تحققت حتى تاريخه، وأهم من ذلك، لتوقعات الحكومات وغيرها من الشركاء الرئيسيين بشأن دور وصورة التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصراً أساسياً في جهود بناء القدرات والدعم التكنولوجي التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

باء – النهج المنتظم إزاء أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٩ – لما كان تقدم كبير قد أُحرز في تعزيز المبادئ التوجيهية التنفيذية لإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن الافتقار إلى نهج متماسك ومنسق إزاء بناء القدرات عبر المنظمة، يظل يشكل تحدياً للتطبيق المنتظم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في جهود بناء القدرات التي تضطلع بها مختلف شُعب برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

جيم – مواءمة الدراية الفنية المتاحة مع الحاجات المعرب عنها

٤٠ – إن إقامة آلية لتبادل المعلومات لتيسير مواءمة الدراية الفنية المتاحة مع الحاجات المعرب عنها هي عملية تستخدم الموارد بكثافة وتتطلب قدراً كبيراً من الوقت لتطويرها واختبارها ثم تشغيلها. والافتقار الحالي إلى مثل هذه الآلية التشغيلية يحد من قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تلبية طلبات

مواءمة المعارف والدراية الفنية المتاحة الخاصة ببلدان الجنوب مع الحاجات المحددة في الأجل القصير. ورغم أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد شرع في إقامة آلية مركز لتبادل المعلومات، فإن تشغيل تلك الآلية والحفاظ عليها للأجل الطويل سوف يتطلب موارد مالية وتقنية كثيرة لا بد من أن تُزاد من خلال موارد خارجة عن الميزانية.

دال – التوعية الإعلامية الفعالة وما يرتبط بذلك من تأثيرات الترويج

٤١ – إن تحقيق التأثيرات من أنشطة بناء القدرات عملية طويلة الأجل تشكل في حد ذاتها تحديات لقدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إثبات قيمة ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إنجاز خطة بالي الاستراتيجية. ولضرورة الاضطلاع بأنشطة بارزة فعالة الأثر بموارد كافية أهمية خاصة إذا أردنا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يستمر في الترويج للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز مكانته داخلياً ومع شركاء على مختلف المستويات.

٤٢ – وتعمل مشاركة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عملية الإصلاح الراهنة الجارية في الأمم المتحدة، والتي تهدف إلى رعاية تماسك واتساق الإنجاز بحيث لا يكون هناك سوى إنجاز أمم متحدة واحدة، فإن تحقيق الاتساق في برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مع الأولويات المواضيعية الست الشاملة للقطاعات في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ودراسة الوجود الاستراتيجي، وتعزيز الاتصال المتبادل بين الشُعب والإنجاز الإقليمي، تعمل كلها كفرص ممتازة لإعادة تساوق نهج تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع هذه التغييرات الاستراتيجية والتنظيمية. ولذلك فإن التغييرات تشكل فرصاً للتغلب على بعض التحديات المشروحة أعلاه.

سابعاً – ملاحظات ختامية

٤٣ – رغم أن التطبيق المنتظم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو عملية جديدة نسبياً بالنسبة إليه، فقد تم إحراز تقدم هام تحقيقاً لهذه الغاية في زيادة الاهتمام بمثل هذا التعاون فيما بين قاعدة زبائن البرنامج. وتشير كل الدلائل إلى أن هذا الاهتمام سيظل ينمو في عام ٢٠٠٩ وما بعده مثله مثل الطلبات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تلبية توقعات الحكومات والشركاء الآخرين بخصوص إنجاز بناء القدرات البيئية ودعم التكنولوجيا عن طريق ترتيبات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وما اعتماد مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين للمقرر ١٢/٢٤ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الذي رعته مجموعة الـــ ٧٧ والصين والذي دعا إلى تكثيف الجهود في مجال تنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوى مظهر جلي لهذه التوقعات. وسوف تتطلب تلبية هذه التوقعات قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء تعديلات منتظمة في برمجته وعملياته التنفيذية، بما في ذلك زيادة كافية في الموارد للتوسع المتوخى في حافظة مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب